نما 1,7٪ على أساس شهري خلال يونيو الماضي

«الوطني»: الائتمان يسجل أقوى مستوياته منذ عامين

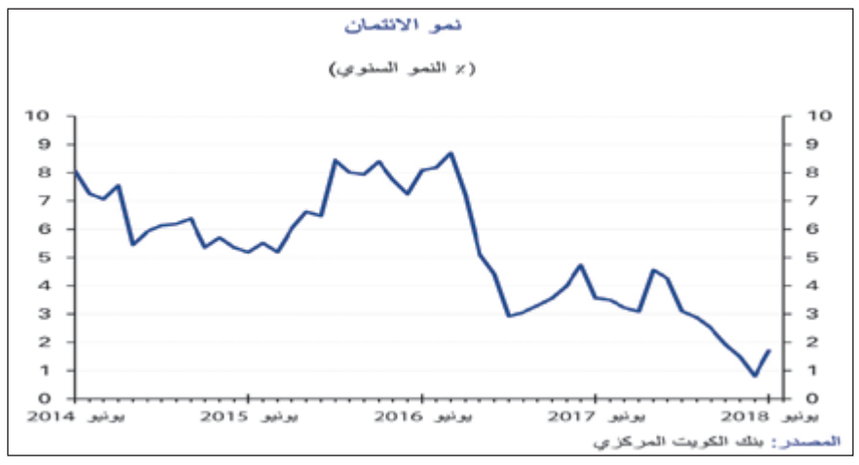

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن نمو الائتمان في يونيو شهد أعلى ارتفاع له منذ عامين على أساس شهري، منهيا النصف الأول من 2018 بزيادة بلغت 1,7٪ على أساس سنوي، من 0,8٪ في مايو. وقد جاء ذلك بعد تراجع دام 7 أشهر متتالية على اثر ضعف الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال، وانخفاض طفيف في القروض الشخصية، بالإضافة إلى استمرار المؤسسات المالية غير المصرفية في تقليل مديونياتها. ولكن لا يزال الائتمان ضعيفا منذ بداية العام، حيث بلغ الائتمان 0,8 مليار دينار فقط في النصف الأول من 2018 مقارنة بمتوسط 1,1 مليار دينار خلال الفترات المماثلة في السنوات الخمس الماضية. كما تراجع نمو الائتمان أيضا بصورة طفيفة عن مستواه في مارس البالغ 1,9٪ على أساس سنوي.

وأضاف التقرير ان يونيو شهد ارتفاعا كبيرا في الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الذي سجل زيادة بلغت 482 مليون دينار على أساس شهري و1,3٪ على أساس سنوي، وذلك بعد أشهر من النمو الضعيف أو شبه المعدوم في هذا القطاع. وقد شهدت بعض القطاعات الرئيسية تحسنا في الإقبال على الائتمان مثل النفط والتجارة والصناعة والبناء. وساهمت إحدى صفقات التمويل الضخمة لمشروع نفطي حكومي في دعم هذا النمو، بالإضافة إلى زيادة إصدار تراخيص الأعمال التجارية في الأشهر الأخيرة (بزيادة تجاوزت 60٪ على أساس سنوي في النصف الأول من العام 2018) وتحسن بيئة التشغيل.

في المقابل، انخفض نمو القروض الشخصية لينهي يونيو عند 6,7٪ على أساس سنوي، مقارنة بنسبة مايو 7٪، وذلك بسبب ضعف الطلب على الائتمان الممنوح لقطاع العقار. هذا ربما يعكس ثبات أسعار المساكن مؤخرا والتراجع الموسمي المرتبط عادة بشهر رمضان (من منتصف مايو إلى منتصف يونيو). في الوقت نفسه، تقلصت القروض الاستهلاكية ذات الأجل الأقصر في يونيو بواقع 6,4٪ على أساس سنوي مقارنة بمارس عند 5,9٪. إلا أن وتيرة الانخفاض حافظت على ثباتها خلال الربع الثاني، الأمر الذي قد يدل على تحسن ثقة المستهلك وتحسن نشاط الاستهلاك.

وفي الوقت نفسه، تباطأت وتيرة خفض المديونيات من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية في يونيو لتصل إلى 9,9٪ على أساس سنوي من 11,6٪ في مارس، وذلك بفضل الارتفاع في صافي الائتمان في أواخر الربع الثاني.

وأنهت الودائع الخاصة الربع الثاني من 2018 مرتفعة بواقع 5,7٪ على أساس سنوي في يونيو، مسجلة بذلك أقوى معدل نمو لها منذ ما يقارب 3 سنوات بزيادة 1,2 مليار دينار خلال الربع. وقد ساهمت الأرباح القوية وتوزيعات الأرباح في دعم هذه الزيادة. وأدى هذا النمو القوي إلى بلوغ عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) نسبة 5,3٪ على أساس سنوي. كما جاءت الزيادة في جميع القطاعات مدفوعة بنمو الودائع تحت الطلب والودائع لأجل بالدينار. في الوقت نفسه، ارتفعت الودائع الحكومية في الربع الثاني من 2018 بعد أن شهدت ضعفا في النمو خلال العام الماضي، لتسجل نموا سنويا بلغ 0,6٪ في يونيو مقارنة بـ -1,3٪ في مارس وذلك بدعم من ارتفاع الإيرادات النفطية.

وارتفعت السيولة في البنوك (النقد، الودائع لدى بنك الكويت المركزي، سندات بنك الكويت المركزي) بواقع 754 مليون دينار لتصل إلى 6,1 مليارات دينار أو 9,4٪ من إجمالي الأصول في الربع الثاني. وتزامن ذلك مع استحقاق ديون سيادية بقيمة 650 مليون دينار مع غياب الإصدارات، ذلك لأنه لم تتم بعد الموافقة على قانون الدين العام الجديد. ومن المتوقع أن تستمر السيولة في الارتفاع هذا العام نتيجة استحقاق 350 مليون دينار من أدوات الدين العام.

استمرار ضعف الائتمان منذ بداية العام ببلوغه 800 مليون دينار في النصف الأول

6,7٪ انخفاض نمو القروض الشخصية على أساس سنوي

9,4٪ ارتفاع سيولة البنوك إلى 6,1 مليارات دينار

خلال يونيو الماضي.. و5,7٪ ارتفاعاً بودائع القطاع الخاص

«بيتك»: 4,6٪ نمو الودائع إلى 43,5 مليار دينار

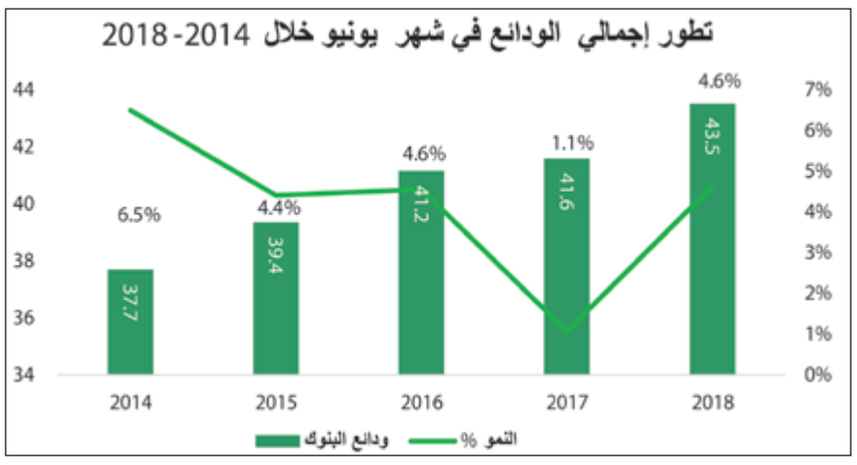

قال تقرير بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن إجمالي الودائع في يونيو 2018 زاد وفق بيانات بنك الكويت المركزي على أساس سنوي بنسبة 4,6٪ حين بلغت 43,5 مليار دينار بما يمثل 67,3٪ من موجودات البنوك الكويتية، تزامنا مع ارتفاع النشاط الائتماني للبنوك بنسبة 1,7٪ على أساس سنوي حيث اقتربت أرصدة التسهيلات الائتمانية في يونيو من 36,1 مليار دينار. وأضاف التقرير أن قيمة النمو السنوي للودائع بلغت نحو 1,9 مليار دينار بالعملة المحلية للقطاع الخاص وفق آجالها وأنواعها المختلفة، حيث ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد بلغت حصتها في يونيو 58٪ من ودائع العملة المحلية مقابل 58,6٪ في نفس الشهر من العام الماضي، بينما ارتفعت حصة الودائع تحت الطلب بنحو طفيف من إجمالي الودائع بالعملة المحلية والبالغة نحو 26,7٪ في يونيو 2018 مقارنة بـ 26,3٪ في يونيو 2017، وارتفعت أيضا بنحو طفيف حصة ودائع الادخار من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مستحوذة على 15,3٪ في يونيو من العام الحالي مقارنة بـ 15,2٪ في يونيو 2017. ووفقا للتقرير بلغت الودائع تحت الطلب نحو 9 مليارات دينار في يونيو 2018 مسجلة تراجعا 1,4٪ في يونيو ما يعادل 130,5 مليون دينار عن حجمها الذي بلغ 9,1 مليارات دينار في مايو 2018، ارتفعت ودائع القطاع الخاص لأجل بنحو 1,6٪ حين بلغت 19,6 مليار دينار في يونيو مقارنة بـ19,3 مليار دينار في مايو عام 2018. فيما زادت ودائع الادخار بنحو 0,3٪ حين سجلت 5,16 مليارات دينار في يونيو 2018، أي بزيادة 12,9 مليون دينار على 5,15 مليارات دينار في مايو من 2018.

وزادت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في يونيو على أساس سنوي 6,8٪، والودائع الادخارية بنسبة 6٪، كما ارتفعت أيضا الودائع لأجل بنحو 4,1٪ على أساس سنوي.

وعلى ذلك زادت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في يونيو على أساس سنوي بنسبة 5,1٪ حين بلغت 33,8 مليار دينار. على الجانب الآخر، زادت الودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية في يونيو بنسبة 13,4٪ حين بلغت 2,8 مليار دينار في يونيو.

وأشار التقرير إلى أن ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية بلغت 6,9 مليارات دينار في يونيو منخفضة على أساس سنوي 0,6٪ بينما ارتفعت على أساس شهري بنسبة 2,7٪ عن حجمها في مايو البالغ نحو 6,8 مليارات دينار.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة انخفضت نسبيا إلى 94,8٪ من إجمالي الودائع القطاع الحكومي في يونيو العام الحالي مقارنة بـ 95,2٪ في يونيو العام الماضي، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 5,2٪ مقابل 4,8٪ في يونيو عام 2017.

67,3٪ حصة الودائع من موجودات البنوك الكويتية

ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية تخطت 33,8 مليار دينار بزيادة 5,1٪

6,8٪ ارتفاع ودائع القطاع الخاص تحت الطلب.. والودائع الادخارية 6٪

26 فائزاً انضموا إلى الرابحين بجوائز «الحصاد الإسلامي»

أجرى البنك الأهلي المتحد في 15 الجاري السحب الأسبوعي على جوائز الحصاد الإسلامي، وهو برنامج الجوائز الأول في الكويت المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والذي يقدم أكبر قيمة جوائز لأكبر عدد من الفائزين، حيث يتيح لعملاء حساب الحصاد الإسلامي الدخول في السحب على 26 جائزة أسبوعية تتكون من جائزة كبرى بقيمة 25 ألف دينار، بالإضافة إلى 25 جائزة قيمة كل منها ألف دينار، فضلا عن 4 جوائز ربع سنوية بقيمة 250 ألف دينار للرابح والذي يمكنه تحقيق حلم العمر بالسفر أو الدراسة في الخارج أو امتلاك المنزل والسيارة التي طالما حلم بها.

وبهذه المناسبة، قال البنك الأهلي المتحد: «إننا بهذا السحب نضيف إلى قائمة الفائزين بجوائز الحصاد الإسلامي 26 رابحا جديدا ليصل بذلك عدد العملاء الفائزين إلى أكثر من 1300 فائز سنويا».

وقد أسفر السحب الأسبوعي عن حصول عادل أكرم النجار على الجائزة الأسبوعية الكبرى بقيمة 25 ألف دينار.

بالإضافة إلى حصول 25 فائزا على ألف دينار لكل رابح وهم: آلاء بدر السهيم، نواف خالد العازمي، سوسن عبدالرزاق العطار، قدرية أيوب الأمين، محمد صقر الرشيدي، خاتون علي الحداد، فاطمة عبدالنبي الغتم، سمر محمد سعيد، فاضل إسماعيل مراد، غسان سالم مصطفى، عبدالعزيز صالح الشمري، منيرة فهيد العمار، خالد طاحوس محمد، خليل علي عبدالله، روبينا نور محمد، راشد عبدالله خليفة، حميد علي الخباز، أمل عبدالرسول تركي، زهير علي السلمان، محمد إبراهيم كاظم، فارس شهولي أيمن، حسن علي مدان، حسين ميرزا رضا، مريم علي إبراهيم وعلي عبدالهادي سلمان.

وتتلخص شروط الاستفادة من السحوبات على جوائز برنامج الحصاد الإسلامي في فتح الحساب بقيمة 100 دينار، علما ان عملاء حساب الحصاد في الكويت والبحرين مؤهلون للمشاركة في سحوبات الحصاد على الجوائز طبقا لشروط وأحكام البرنامج.

وأضاف البنك: «هناك العديد من فرص الفوز الكبرى ما زالت بانتظار عملائنا الحاليين وكل من يرغب في فتح حساب الحصاد الإسلامي لدى البنك الأهلي المتحد والمضاف إلى برنامج الجوائز للاستفادة من فرص الفوز الكبرى التي يقدمها البنك الأهلي المتحد».

للعام الثالث على التوالي

«التجاري» يرعى حفل تكريم الفائزين في المسابقة الرمضانية لمحافظة العاصمة

لقطة للمكرمين خلال حفل نظمته محافظة العاصمة

ضمن فعاليات حفل توزيع جوائز المسابقة الثقافية الرمضانية التي نظمتها محافظة العاصمة برعاية البنك التجاري الكويتي، وجه محافظ العاصمة الفريق متقاعد ثابت المهنا الدعوة للبنك التجاري لحضور الحفل. وقد جاءت رعاية البنك لهذه المسابقة للسنة الثالثة على التوالي في إطار الترتيبات التي قام بها «التجاري» لتقديم الدعم والمساندة لعدد من الأنشطة الاجتماعية التي تنظمها محافظات الكويت لخدمة أفراد المجتمع ومنها محافظة العاصمة.

وبهذه المناسبة، أشاد محافظ العاصمة الفريق متقاعد ثابت المهنا بدور البنك التجاري في رعايته للمسابقة الثقافية، والتي استمرت طوال شهر رمضان الكريم، مشيرا الى أن مثل هذه الإسهامات من شأنها أن تحقق التنمية المستدامة للمجتمع وهو هدف تنشده كافة الجهات القائمة على خدمة المواطن والوطن.

بدورها، أوضحت نائب المدير العام ـ قطاع التواصل المؤسسي بالبنك التجاري ـ أماني الورع أن رعاية البنك للمسابقة الثقافية الرمضانية جاءت ضمن الدور الذي يضطلع به في دعم مختلف الشرائح المجتمعية وذلك في إطار مسؤوليته الاجتماعية، مؤكدة على اهتمام البنك بدعم الأنشطة والفعاليات المختلفة للمحافظة لما لذلك من انعكاسات إيجابية على أفراد المجتمع.

بنوك لبنانية تسعى لجذب الدولارات للحفاظ على ربط العملة

رويترز: تسعى بنوك لبنان جاهدة لجلب دولارات، بينما تسعى البلاد جاهدة للحفاظ على نظام ربط الليرة بالعملة الأميركية القائم منذ 20 عاما، بعرض عوائد مرتفعة على الزبائن المستعدين لتحويل عملتهم الصعبة إلى ودائع طويلة الأجل بالعملة المحلية.

وهذه إحدى العلامات على تصميم لبنان على الحفاظ على الاستقرار النقدي، وسط تحذيرات لقادة سياسيين من أزمة اقتصادية، وهو ما أطلق شائعات دفعت المصرف المركزي إلى تقديم تطمينات متكررة بشأن متانة الربط.

لكن أسعار الفائدة المرتفعة التي وضعها المصرف المركزي لضمان استمرار تدفق الأموال إلى البنوك، تشكل مخاطر متزايدة داخل النظام المالي وتضغط على اقتصاد متباطئ بالفعل. ويأتي كل ذلك في وقت تتجدد فيه الضبابية السياسية، مع استمرار البلاد بدون حكومة لما يقرب من ثلاثة أشهر.

ومع انخفاض النمو، وتضرر المصادر التقليدية للنقد الأجنبي، وهي السياحة والعقارات والاستثمار الأجنبي، جراء سنوات من التوتر الإقليمي، يعتمد لبنان الآن بشكل متزايد على مليارات الدولارات التي يودعها اللبنانيون المغتربون في البنوك المحلية.

وتشتري البنوك الدين الحكومي، الذي يمول المديونية العامة الضخمة والعجز في البلاد.

وهناك اتفاق عريض على أن لبنان، ثالث أكثر الدول مديونية في العالم، يحتاج إلى إصلاح مالي عاجل لمساعدة الاقتصاد وتقليص الاعتماد على عمليات البنك المركزي، التي يصفها صندوق النقد الدولي بأنها غير تقليدية.

لكن منذ إجراء الانتخابات البرلمانية في مايو، أخفق السياسيون في تشكيل حكومة يمكنها أن تتغلب على العجز وتعزز الثقة في النظام المالي وتطلق تمويلات من المانحين بمليارات الدولارات.

ويشعر اللبنانيون العاديون بتأثيرات ضعف الاقتصاد، فالإقراض منخفض، ونشاط الشركات يتراجع مع هبوط الأسعار في القطاع العقاري، الذي كان في السابق أحد دعائم الاقتصاد.

وقال صندوق النقد الدولي إن معدلات النمو السنوي هبطت إلى ما بين 1 و2٪، من 8 إلى 10٪ في السنوات الأربع التي سبقت اندلاع الحرب في سورية، وإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت أكثر من 150٪ في نهاية 2017.

ومنذ حوالي شهرين، بدأت البنوك تتصل بعملاء وتعرض عليهم تحويل ما لديهم من عملة صعبة، داخل البلاد أو خارجها، إلى ودائع بالليرة لأجل 5 سنوات بفائدة تصل إلى 15٪.

وهناك عروض أخرى علمت بها «رويترز»، من بينها فائدة 10٪ على ودائع لأجل عام، و11٪ لأجل عامين، على أن يتراوح الحد الأدنى للودائع بين 20 ألفا و50 ألف دولار.

وبلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية 6,7٪ في يونيو، مسجلا أعلى مستوياته منذ ديسمبر 2009. وبلغ المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع بالدولار 4,1٪، وهو أعلى مستوى له منذ فبراير 2008.

والاعتماد المتزايد على الودائع البنكية لتمويل الحكومة يجعل لبنان ومصارفه أكثر تأثرا بالصدمات السياسية.

وفي تحرك غير معتاد قال المصرف المركزي إن سياسته لأسعار الفائدة متماشية مع حجم المخاطر في البلاد. وفيما يتعلق بعدم نشر تقاريره السنوية، قال المصرف إنه مطلوب منه سنويا رفع تقرير بميزانيته العمومية وحسابات الأرباح والخسائر إلى وزارة المالية، مضيفا أنه يواصل تحقيق أرباح كبيرة ومستدامة.